التعريف بجداول المدخلات – المخرجات:

تعتبر هذه الجداول ذات أهمية متعددة الجوانب. فهي أولاً تمثل جزءاً في الحسابات القومية حيث توفر أسلوباً للتأكد من تقديرات الدخل القومي بطرق الانتاج، والانفاق، والدخل. وتمثل، ثانياً، أسلوباً لعرض هيكل الاقتصاد القومي وتشابكات مختلف السلع والصناعات المختلفة وما يمثله عرض هذا الهيكل من أهمية في مجال دراسة هيكل تكاليف انتاج مختلف السلع على شكل تكاليف متمثلة في المواد الأولية (طلب وسيط)، أو تكاليف متمثلة في شراء عوامل الانتاج (القيمة المضافة). كما يوضح هذا الهيكل خريطة توزيع الانتاج ما بين (استهلاك بقية الصناعات من انتاج الصناعة المعنية على شكل مواد أولية)، والطلب النهائي (استهلاك خاص، وحكومي، واستثمار خاص وحكومي، وصادرات، وواردات، وتغير في المخزون. وتمثل جداول المدخلات المخرجات، ثالثاً، أداة للتنبؤ بالطلب النهائي والانتاج لمختلف الصناعات المتمثلة بالجدول، من خلال افتراضات معينة، هي :

أ. فرض التجانس Homogeneity أي أن يكون لكل قطاع في الجدول ناتج واحد وهيكل واحد من المدخلات كما أنه لا توجد إمكانية للاحلال ما بين المدخلات أو نواتج مختلف القطاعات.

ب. فرض التناسب Proportionality أي أن مدخلات قطاع معين هي دالة خطية في ناتج ذلك القطاع.

جـ. فرض الإضافة Additivity استبعاد العلاقات التبادلية الخارجية بين القطاعات ما عدا تلك التي تحدد من داخل الجدول.

ترجع فكرة جداول المدخلات – المخرجات، أو التشابك الصناعي، إلى محاولة كوزناي F.Quesnay في تركيب " الجدول الاقتصادي " عام 1758، حيث اعتبر هذا الجدول من أهم إنجازات مدرسة الفيزوقراط (أحد المدارس التاريخية في علم الاقتصاد التي تؤمن بأن مصدر القيمة يأتي من الزراعة). أما انتشار هذه الجداول ترجع إلى الاقتصادي الروسي المولد والأمريكي الجنسية واسيلي ليونتيف Wassily Leontief عند نشر العمل الرائد " هيكل الاقتصاد الأمريكي 1919–1939" عام 1941، حيث قام بتطوير فكرة كوزناي، من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية، لتركيب جدول مدخلات – مخرجات للاقتصاد الأمريكي (1919 – 1939). ومنذ ذلك الحين ولا زالت الإسهامات التحليلية والتنبؤية جارية للاستفادة من إمكانيات هذا الجدول. ولا أدلّ على أهمية

الجدول من انتشاره خاصة من حيث التركيب والتحديث. فكافة الدول المتقدمة تقريباً تصدر جداولها الخاصة بها كل سنتين أو ثلاث سنوات مثل الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وأستراليا، واليابان، بالإضافة إلى العديد من البلدان النامية مثل كوريا، والفلبين، وأندونيسيا، وماليزيا، والصين، وجنوب أفريقيا، وأوغنده، ... أما البلدان العربية فتقوم العديد منها بإصدار الجدول، ولكن بفترات متباعدة قد تبلغ خمس سنوات أو أكثر، مثل جمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية الجزائرية، ودولة الكويت، والبحرين، والعراق، وسوريا، والسودان، واليمن، .... .

أما على المستوى الدولي فهناك جمعية دولية للمدخلات – المخرجات، مقرها فينا – النمسا، أنشأت عام 1988، تضم في عضويتها (15) مؤسسة دولية، ومئات من الأعضاء على مستوياتهم الشخصية، كما أن هناك مؤتمراً سنوياً تعقده الجمعية في أحد البلدان المتقدمة أو النامية، يتناول آخر المساهمات النظرية والتطبيقية في أساليب هذه الجداول.